الأنباء
الاحد 27 يناير 2013

«الشال»: مشروع إسقاط فوائد القروض عملية بيع لمستقبل البلاد

تناول تقرير الشال الاقتصادي الاسبوعي أزمة إسقاط فوائد القروض الاستهلاكية والمقسطة، مؤكدا انها تعد عملية بيع لمستقبل البلاد من أجل السلطة، فضلا عن عملية طرح بديل لتقديم منح للمواطنين وذلك من باب مراعاة العدالة بين أبناء الجيل الحالي في إشارة من التقرير إلى ان الأرقام لم تعد لها أهمية رغم ان النفقات العامة تمت بأكثر من 14٪ سنويا، وذلك في سنوات نفاذ خطة التنمية التي تحمل عنوانا رئيسيا يهدف الى تنويع مصادر الدخل، وخفض هيمنة إيرادات النفط في تمويل النفقات العامة، والأمر الذي لا يحقق أهدافا معاكسة لخطة التنمية، فحسب، وإنما استدامته مستحيلة. ورغم ذلك أيضا يقدم نواب 6 مشروعات لإسقاط فوائد القروض.

وأضاف التقرير انه في الولايات المتحدة الأميركية واقتصادها ربع حجم الاقتصاد العالمي وهو اقتصاد منوع ومتقدم، ومثلها، حجما ونوعا أوروبا الوحدة النقدية، لا هم لهم سوى السيطرة على غول النفقات العامة بخفضها تقشفا وزيادة الضرائب على مواطنيها في زمن يعاني فيه المواطن بشدة. وأصحاب القرار كلهم من الرئيس أو رئيس الوزراء أو النائب مجبرون على الاحتكام إلى المواطن في إيصالهم الى سدة القرار، ولكنهم يفضلون القرارات الصعبة تحملا لمسؤولية بناء وطن. بينما في الكويت الوطن حقوق من دون واجبات والنزاع هو حول رشوة المواطن، بينما الاقتصاد يعتمد كليا، على صادرات النفط وهو مورد مؤقت وسوقه غير مستقرة، وعلاوة ارتفاع أسعاره الحالية علاوة سياسية ولا تعكس حالة توازن بين العرض والطلب.

وعودة إلى حجج معارضة مبدأ إسقاط الفوائد التي ذكرناها في تقارير عدة، وملخصها ان أي حديث عن إسقاط قروض أو فوائد قروض، هو دعوة لمزيد من الاقتراض، أو هو دعوة الى نبذ الحصافة في إدارة ميزانية الأسرة أو المواطن. ويندرج معه عامل معاقبة من بقي ملتزما الحصافة، ومن حيث المبدأ أيضا لا يمكن الحديث عن مشروع تنمية من دون تبني منظومة من القيم الايجابية، وما تتم الدعوة اليها هي منظومة قيم سلبية. وما سوف يصرف لتمويل المشروع هو اقتطاع من أصل وليس حصيلة نشاط اقتصادي ومن سوف يدفع الفاتورة هم 600 ألف مواطن صغير قادمون الى سوق العمل خلال 18 عاما.

وأشار التقرير إلى انه لابد من دعم موقف وزير المالية، الذي أعلن معارضته لتلك التوجهات وانه لا يملك سوى مشروع صندوق المتعثرين، ونحن على ثقة بأنه ومحافظ بنك الكويت المركزي قد قدما أرقاما تثبت بأن زيادة الاقتراض سببها الرئيسي اعلانات نوايا إسقاط القروض أو فوائدها، وان نسب التعثر لتلك القروض دون معدل التعثر العالمي، بما يعني ان المشكلة غير موجودة، وان وجدت فصندوق المتعثرين كفيل بها، ونرجو ألا يخذله زملاؤه في الحكومة مثل تصريح مخالف منسوب لأحدهم. ومازلنا نعتقد ان هناك مشكلة في دفق المشروعات الشعبوية، وسببها ان التوازن في أي نظام ديموقراطي ناتج ارتباط النفقات العامة بحصيلة الضرائب، أي ان ما يمنح يأتي من جيب مواطن آخر، والاقتصاد الكويتي لم يتطور بعد الى هذا المستوى، ومازلنا نعتقد بضرورة تحصين المالية العامة بمعنى إصدار موازنات عامة لثلاث أو أربع سنوات، مع تشريع يمنع تقديم أي مقترحات لها كلفة مالية خارج الموازنات العامة، وتستثنى فقط حالات الحروب أو الكوارث الطبيعية.

محاولة إسقاط فوائد القروض يخدم فئة على حساب فئات أخرى في المجتمع ويضر بالاقتصاد الوطني

توقعات باستمرارية حالة جمود الائتمان بالكويت خلال الفترة المقبلة

استعرض تقرير الشال عملية الائتمان المصرفي في الكويت، مشيرا الى ان الكويت لم تكن بلدا مصابا بأزمة العالم المالية في 2008 سوى في حالة واحدة لم تتحقق وهي ولوج الاقتصاد العالمي في حالة من الركود العميق او حتى كساد بانعكاساته السلبية على سوق النفط، ولكن ما حدث كان تعثرا مؤقتا وطفيفا لأداء الاقتصاد العالمي، ما جعله يحقق أول نمو سالب ـ0,6٪ في 2009، ليعاود النمو الموجب في 2010 بنحو 5,1٪ ثم نمو موجب بنحو 3,8٪ في 2011، ومتوقع له نمو موجب بحدود 3,3٪ في 2012، وتبعا لهذه التطورات الايجابية حققت أسعار النفط هبوطا من معدل 90,6 دولارا لبرميل النفط الكويتي في 2008 الى 60,8 دولارا في 2009، بهبوط بنحو ـ32,9٪، ثم عاود ذلك المعدل الارتفاع الى 76,5 دولارا و105,7 دولارات و108,6 دولارات، في الأعوام 2010 و2011 و2012، على التوالي، وبسبب أحداث الربيع العربي ثم حصار النفط الايراني، لم تحقق الكويت علاوة على أسعار نفطها فقط، وانما بات انتاجها قريبا من مستوى 3 ملايين برميل يوميا بينما حصتها الرسمية في أوبيك 2,22 مليون برميل يوميا، تلك التطورات الايجابية في سوق النفط كلها انعكست نموا حقيقيا موجبا للناتج المحلي الإجمالي بنحو 2,5٪ و8,2٪ و6,3٪، للسنوات 2010 و2011 و2012، وفوائض قياسية للحساب الجاري والموازنة العامة. وذكر التقرير انه في ظل مثل هذه الظروف، وفي اي بلد في العالم، يفترض ان يكون الاقتصاد رائجا، ومعه يفترض ان يتدفق الائتمان بمعدلات نمو موجبة مساوية على أقل تقدير لمعدلات النمو الحقيقي للناتج المحلي الاجمالي، لكن ما حدث لمعدل النمو الائتماني هو تحقيقه نموا سالبا او قريبا من الصفر لثلاث سنوات، ونموا بحدود 5٪ في 2012 ذهب، معظمه الى تمويل الاستهلاك في بلد لا ينتج سلعا وخدمات غير مدعومة وفي جزء منه من اعادة جدولة ديون قديمة. وفي الحالتين، اي النمو المفرط في الائتمان البالغ نحو 26,8٪ للسنوات الثلاث 2006 ـ 2008، وفقا لتقرير اتحاد المصارف وآخرين، او غياب نمو الائتمان ما بعد 2008، في ظل ظروف اقتصادية مواتية، كانا خطأ، ففي القديم تسبب في تضخم غير مبرر لأسعار الأصول، ثم سقوط شركات عديدة أفرطت في الاقتراض، وفي الوقت الحاضر، يدفع الاقتصاد تكلفة غير ضرورية بتحويل حتى المليء، من الأفراد والشركات، الى غير مليء بسبب شح السيولة. وللوضع الائتماني الحالي مبررات عدة، بعضها يصعب التحكم فيه مثل مخاطر أحداث الربيع العربي أو التهديد بمواجهة مع إيران، ولكن هناك الكثير من التكاليف التي تدفع بسبب ضعف الإدارة العامة، فالإنفاق العام ـ السياسة المالية ـ يرتفع بمعدل 14٪ سنويا على مدى ثلاث سنوات مالية، من دون اثر ايجابي على الأداء الاقتصادي، وبآثار سلبية غير محتملة في المستقبل، ولم تتحمل الإدارة العامة جانبها من المسؤولية في فرز الغث من السمين من الشركات، بما تسبب في استمرار انحسار الثقة في قطاع الأعمال كله وأصبح مبدأ السلامة هو حجب الائتمان عن الكل، ولم تقم الإدارة العامة بأي جهد لموازنة العرض والطلب في أسعار بعض الأصول المهمة، وهو تدخل غير مباشر قامت به معظم دول العالم، وحققت غالبيتها عائدا على استثمارها، وأخيرا أضافت الإدارة العامة بعدا سياسيا جديدا وخطرا بإقرارها قانون الضرورة للصوت الواحد، ومن المؤكد انه سيكون من أهم عوامل تراكم حالة عدم الاستقرار الداخلي، لذلك، من المحتمل ان تستمر حالة جمود الائتمان باستثناء الاستهلاكي منه والذي يتسبب حاليا في هجمة نيابية غير مبررة ومكلفة بينما يستمر الاقتصاد اقتصادين، اقتصاد ظاهرا رائج، يدفع تكاليف غير مبررة لإنقاذ اقتصاد كاسد.

الكويت تعاني من رداءة دقة المعلومات الاقتصادية

ذكر تقرير الشال الاقتصادي انه في اقل من ربع قرن اصبحت الصين ثاني اكبر اقتصاد في العالم في 2010 اصبح حجم اقتصادها في عام 2012 نحو 8,25 تريليونات دولار ـ طبقا لـ IMF ـ وبعد اقل من ربع قرن سيتخطى حجم اقتصاد الصين الاقتصاد الاميركي واقتصاد اوروبا الموحدة، ان قدر لازمة الاقتصاد العالمي الحالية ان تحولها الى دولة فيدرالية، ذلك لم يحدث لان الصين ربطت مصيرها بحركة اسعار السلع في السوق العالمي، وانما بتحولها الى اكبر مصنع لأرخص سلع في السوق العالمي، اي انها كانت قضية ادارة حصيفة وليست دعوات صالحة ونوايا طيبة.

ويمر الاقتصاد الصيني بمنعطفين رئيسيين، فالنموذج التنموي الذي اعتمد على مدى ربع قرن على التصدير والاستثمار هددته ازمة العالم المالية الاخيرة عندما ضربت اسواق الصين الخارجية في كل من الولايات المتحدة الاميركية واوروبا، وفي مارس الفائت قدمت الصين للعالم رؤاها حول تغيير تدريجي لنموذجها التنموي للاعتماد بشكل متنام على الطلب المحلي ـ الاستهلاك الداخلي ـ بكل انطباقاته من رفع لمستويات المعيشة لتغذية ذلك الطلب، ولاحقا انطباقاته السياسية والتحدي الجديد الثاني جاء مما نشرته احصاءاتها السكانية في 18 يناير 2013 من ان نمو السكان الصينيين في سن النشاط الاقتصادي ـ ما بين 15 و59 سنة ـ قد تقلص بنحو 3,45 ملايين نسمة لأول مرة في عام 2012 ليبلغ عددهم نحو 937,27 مليون نسمة، ويذكر ماجيانتانغ رئيس اللجنة المركزية للاحصاء، ان الاتجاه الهبوطي للسكان الناشطين سيستمر بمعدل سنوي مماثل حتى عام 2030، وهو في تقديرنا نتيجة طبيعية لسياسة قديمة للتحكم في النمو السكاني او سياسة طفل واحد للاسرة الواحدة.

ويعتبر رئيس اللجنة المركزية للاحصاء هذا التطور مثيرا للقلق، فتحويل الصين هذا العدد الهائل من السكان من عنصر معطل الى عنصر امداد للنمو الاقتصادي غير المسبوق في الماضي، يبدو انه الى نهاية، والواقع ان مثل هذا التطور يتناقض مع محاولة تغيير نموذج التنمية الى غلبة اثر الاستهلاك المحلي على الاستثمار والتصدير، فالسوق الاستهلاكي الصيني من ناحية العدد الى اضمحلال، ولكن العقل الصيني سيجد مخارج منها، مثلا تعويض النقص في العدد الى نمو اعلى في الدخل وعدالة توزيعه، اي بناء قاعدة اوسع من الطبقة الوسطى، وجاءت بيانات الناتج المحلي الاجمالي للصين عن عام 2012 قبل نهاية الاسبوع الثالث من شهر يناير 2013، وكانت مشجعة اذ حقق الاقتصاد نموا حقيقيا للربع الرابع بنحو 7,9٪، مرتفعا من معدل 7,4٪ للربع الثالث من العام الماضي، ومعها حقق الاقتصاد الصيني معدلا للنمو بحدود 7,8٪ لعام 2012 كاملا، وحقق نحو 2,8 مليون فرصة عمل جديدة وعليه افترض رئيس لجنة الاحصاء ان نموا ما بين 7 و8٪ سنويا، سيكون كافيا لخلق ما يكفي من فرص عمل للداخلين الجدد الى السوق في المناطق الحضرية وللمهاجرين من الريف، طبقا للفاينانشال تايمز عدد 18 يناير 2013، هذه الدقة والسرعة في نشر المعلومات في اكبر الدول سكانا واكثرها تعقيدا في تنوع اقتصادها، هي السمة الغالبة لاقتصادات آسيا كلها، فالانضباط والافادة من المعلومة في رسم السياسات، كانت نعمة محتكرة للغرب عندما ساد العالم، ومحاكاتها في الشرق مع تفوقه سكانا ستعني حتما انتقال الثقل الاقتصادي اليه.

وحتى نستفيد لابد من قياس مقارن لدقة المعلومات عن اقتصاداتنا وسرعتها، ففي الكويت حتى عدد السكان وليس توزيعه تفصيلا ان عرف فسيأتي متأخرا جدا وغير دقيق، حتى للسكان المواطنين منهم اما احصاءات الناتج المحلي الاجمالي والتجارة الخارجية والحساب الختامي في بلد لا يصدر سوى سلعة واحدة فالمختصون يعرفون مدى رداءة نوعيتها متى حصلوا عليها متأخرة.

27600 مليون دينار حجم ودائع القطاع الخاص لدى البنوك المحلية بنهاية الربع الثالث

كشف تقرير الشال ان اجمالي عدد السكان في الكويت قد بلغ نحو 3,784 ملايين نسمة، كما في نهاية الربع الثالث من العام 2012 وهو رقم يزيد بنحو 87 ألف نسمة تقريبا، عن الرقم المسجل في نهاية العام 2011، ما يعني ان معدل النمو لـ 9 شهور لعدد السكان قد سجل نسبة نمو 2,35٪ وهي نسبة ستصل الى نحو 3,1٪ فيما لو حسبت على اساس سنوي. واشار الى ان الميزان التجاري ـ صادرات سلعية ناقصا واردات سلعية ـ قد حقق فائضا في الربع الثالث من العام الحالي بلغ نحو 6608,3 ملايين دينار، بعد ان بلغت قيمة صادرات الكويت السلعية خلال هذا الربع نحو 8387,5 مليون دينار منها نحو 93,5٪ صادرات نفطية، بينما بلغت قيمة وارداتها السلعية ـ لا تشمل العسكرية ـ نحو 1774,2 مليون دينار، وكان الميزان التجاري قد حقق فائضا في الربع الاول من العام الحالي بلغ نحو 7234,7 مليون دينار وانخفض هذا الفائض في الربع الثاني الى نحو 6443,2 مليون دينار، اي ان الميزان التجاري قد حقق فائضا بلغ نحو 20286,2 مليون دينار في الارباع الثلاثة الاولى من العام الحالي او نحو 27048,3 مليون دينار، فيما لو حسب لعام 2012 بكامله، وهو فائض اعلى بما نسبته 26,8٪ من مثيله المحقق في عام 2011 والبالغ نحو 21326,4 مليون دينار، ولكن فائض عام 2012 الفعلي، يعتمد على حركة اسعار النفط والمؤشرات توحي بأن فائض الميزان التجاري للعام بكامله قد يقترب من الـ 30 مليار دينار، وان كان ذلك لا يعني الكثير لأن نحو 94٪ من قيمة صادرات الكويت هي مجرد استهلاك اصل. وحققت اسعار المستهلك في الربع الثالث من العام 2012 نموا موجبا، بلغت نسبته نحو 0,7٪ اذ بلغ معدلها نحو 152,7 (سنة 2000 = 100)، مرتفعا من معدل نحو 151,7 في الربع الثاني، وهو معدل في الحدود المحتملة، ويعزى هذا النمو الى غلبة تأثير ارتفاع اسعار الغذاء من معدل نحو 184,7 الى معدل نحو 188,5 للفترة نفسها (+2,1٪). وتشير النشرة الى استمرار انخفاض المعدل الموزون للفائدة على الودائع الى نحو 2,043٪ في الربع الثالث من نحو 2,045٪ في الربع الثاني من العام 2012 اي بنسبة انخفاض ربع سنوي نحو ـ0,1٪ وكذلك انخفض، المعدل الموزون للفائدة على القروض، الى نحو 5,005٪ من نحو 5,053٪ في الربع الثاني اي بنسبة انخفاض ربع سنوي نحو ـ1٪.

وبلغ حجم ودائع القطاع الخاص لدى البنوك المحلية نحو 27600 مليون دينار بارتفاع طفيف عن مستوى 27497 مليون دينار في نهاية الربع الثاني اي بنسبة ارتفاع ربع سنوي نحو 0,4٪ وارتفعت قليلا مطالب البنوك المحلية على القطاع الخاص الى نحو 29187,3 مليون دينار عن مستوى 29024,3 مليون دينار في نهاية الربع الثاني محققة نسبة نمو ربع سنوي بنحو 0,6٪.

السفير المصري: مبادرة موقع «مصريون في الكويت» تضخ الملايين في عروق الاقتصاد المصري

أكد السفير المصري بالكويت عبدالكريم سليمان ان السفارة تدعم جميع المبادرات التي تساهم في دعم الاقتصاد المصري الذي يحتاج إلى تكاتف جهود المخلصين لاجتياز الفترة الصعبة الحالية.

وأضاف سليمان في تصريح صحافي أمس الأول بمناسبة تدشين مبادرة موقع «مصريون في الكويت» في فرع المزيني للصيرفة بمنطقة السالمية بحضور مستشار الشركة جمال زايد ومدير عام المزيني للصيرفة علي فجحان أن هذه المبادرة عبارة عن فكرة اقترحها موقع مصريون في الكويت، مشيدا بنجاح هذه الفكرة التي تم تنفيذها على ارض الواقع خلال العام الماضي وان السفارة المصرية تبنتها وقامت برعايتها بالاتفاق مع شركة المزيني للصيرفة.

وتوقع سليمان نجاح هذه الفكرة خلال العام الحالي، معربا عن سعادته بالمبادرة لكونها تضخ الملايين من الجنيهات أو الدولارات في عروق الاقتصاد المصري.

وعن الخطط المستقبلية للسفارة أفاد سليمان بأنها تتمثل في العمل لجذب مزيد من الاستثمارات الكويتية للاستثمار في السوق المصري، متمنيا ان تتمكن السفارة من تحقيق ذلك خلال الفترة المقبلة، لافتا الى ان الحكومة المصرية تقدم تسهيلات للمستثمرين العرب والاجانب وهناك حزمة من التشريعات سترى النور مع انعقاد مجلس الشعب الذي سيختاره الشعب المصري.

ومن جانبه أفاد مستشار مجلس ادارة شركة المزيني للصيرفة جمال زايد بأن الشركة لم تتقاض أي عمولة عن التحويلات البنكية إلى مصر في يوم 25 يناير «امس الاول» وهي الذكرى الثانية لثورة 25 يناير، مشيرا الى مشاركة الشركة في مبادرة موقع مصريون في الكويت الهادفة الى تكثيف تحويل الاموال الى مصر في ذكرى الثورة ودعم الاقتصاد المصري وتوفير العملة الصعبة التي اصبحت تمثل عقبة أمام مصر.

وأضاف زايد بأن جميع فروع المزيني وعددها 52 فرعا لم تتقاض عمولة في هذا اليوم وان الحوالات كانت سريعة حيث يتم دفعها خلال 30 دقيقة من وقت تسلمها خلال وقت العمل.

وقال ان الشركة مرتبطة مع عدد من البنوك المصرية مثل البنك الاهلي المصري وبنك مصر وبنك الاسكندرية والبنك التجاري الدولي وبنك فيصل الاسلامي وبنك القاهرة وبنك التنمية والائتمان الزراعي المنتشر في جميع قرى مصر بعدد فروع يصل الى 1220 فرعا.

ولفت الى ان هناك مبادرة موقع «مصريون في الكويت» ستمتد حتى 11 فبراير نظرا لاقبال الجمهور الكثيف وعدم تمكن البعض من التحويل في يوم 25 يناير تحديدا ولكنه أكد أن التحويل سيكون بالعمولة خلال أيام المبادرة التي تم تمديدها ولكن المشارك سيحصل على مزايا أخرى منها الدخول في سحب على تذاكر طيران وساعات ألماس وأجهزة كهربائية وجوائز أخرى يتم تسليمها للفائزين بعد اجراء سحب على أرقام بأسماء المشاركين في المبادرة يتم في السفارة المصرية.

وأكد زايد ان جميع فروع الشركة شهدت اقبالا كثيفا من قبل المصريين لتحويل اموالهم الى مصر في يوم 25 يناير محققين رقما قياسيا في التحويلات سيتم الإعلان عنه لاحقا، مشيرا الى ان شركة المزيني للصيرفة تسعى لافتتاح 6 فروع جديدة خلال العام 2013.

● عاطف رمضان

السفير المصري وجمال زايد وعلي فجحان وأسامة جلال خلال تدشين المبادرة

..وخلال عملية التحويل إلى مصر (هاني الشمري)

المبادرة شهدت إقبالاً كثيفاً لتحويل الأموال إلى مصر وحققت رقماً قياسياً

مجموعة QNB: البنوك قادت النمو في القيمة السوقية لأكبر 500 شركة بالعالم خلال 2012

قالت مجموعة QNB ان القيمة السوقية لأكبر 500 شركة في العالم ارتفعت بنسبة 13٪ خلال عام 2012 لتصل إلى 26,0 تريليون دولار، حيث قاد قطاع البنوك هذا الارتفاع، إذ ارتفعت القيمة السوقية للقطاع بنسبة 29٪ في عام 2012 لتصل إلى 4,2 تريليونات دولار، مستحوذا على أكبر حصة بنسبة 16٪ من إجمالي القيمة السوقية لأكبر 500 شركة في العالم.

وأشارت مجموعة QNB الى أن أسهم قطاع البنوك واجهت ضغوطا خلال عام 2011 بسبب المخاوف من تعرضها لأزمة الديون السيادية في أوروبا وتداعيات التشريعات الجديدة، بالإضافة إلى تأثيرات عمليات تقليص الديون التي قامت بها المؤسسات والأفراد.

ولفتت المجموعة الى أن حزمة من العوامل أدت إلى تعافي أسعار أسهم البنوك خلال عام 2012 منها تراجع الضغوط من منطقة اليورو بالرغم من استمرار التحديات الأساسية المتعلقة بالديون السيادية وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي وارتفاع معدلات البطالة في المنطقة، كما أن التوقعات حول مستقبل أداء الاقتصاد العالمي كانت أكثر تفاؤلا في نهاية العام الماضي.

وبشكل خاص، بدأ القطاع العقاري في الولايات المتحدة، والذي انطلقت منه الأزمة المالية العالمية في عام 2008، في التعافي مما ساهم في تعزيز التوقعات بشأن البنوك التي تعرضت لهذا القطاع.

وبناء على ذلك، ساهمت البنوك الأميركية والأوروبية بأكبر حصة في نمو القيمة السوقية لقطاع البنوك خلال عام 2012، وقد استفادت البنوك الأميركية من تعافي قطاع العقارات والأداء الاقتصادي بشكل عام، حيث ارتفع إجمالي القيمة السوقية لسبعة بنوك أميركية في قائمة أكبر 500 شركة في العالم بمعدل 195 مليار دولار خلال عام 2012، وهو ما يمثل 17٪ من إجمالي الارتفاع في القيمة السوقية لقطاع البنوك في القائمة.

وبينت المجموعة انه في أوروبا، كان بنك اتش إس بي سي ومجموعة لويدز المصرفية وبنك يونيكريديت من أكبر المساهمين في زيادة القيمة السوقية لقطاع البنوك خلال عام 2012.

واستحوذ 11 بنكا صينيا على 23٪ من القيمة السوقية لقطاع البنوك في نهاية عام 2012، وهي حصة أعلى من حصة البنوك الأميركية والتي استحوذت على 17٪، وتضم البنوك الصينية أكبر بنكين في العالم من حيث القيمة السوقية هما البنك الصناعي والتجاري الصيني، والذي ارتفعت قيمته السوقية بنسبة 4٪ إلى 236 مليار دولار، وبنك الإنشاء الصيني الذي ارتفعت قيمته السوقية بنسبة 14٪ إلى 200 مليار دولار، وارتفعت أسهم البنكين في نهاية العام الماضي بفضل الدعم الحكومي القوي وتأكيد القيادة الصينية الجديدة على ضرورة تعزيز الاستثمارات والاستهلاك في الأسواق المحلية، بالإضافة إلى البيانات الاقتصادية الايجابية.

من جهة اخرى، لاحظت المجموعة تراجع القيمة السوقية لأسهم الشركات في قطاع النفط والغاز، وهو ثاني أكبر قطاع في القائمة، بنسبة 2٪ خلال عام 2012 بالرغم من الارتفاع الطفيف في أسعار وإنتاج النفط العالمي، بينما كان أداء الأسهم في قطاع الأدوية والتكنولوجيا الحيوية جيدا خلال عام 2012، حيث ارتفعت قيمتها السوقية بنسبة 11٪ لتصل إلى 1,8 تريليون دولار نتيجة لتراجع المخاوف بين المستثمرين حول انتهاء مدة حقوق الامتياز لبعض براءات الاختراع المهمة وارتفاع المبيعات في الأسواق الناشئة، وحافظت شركة جونسون آند جونسون الأميركية على موقعها كأكبر شركة أدوية مدرجة في أسواق الأسهم في العالم حيث بلغت قيمتها السوقية 194 مليار دولار، وكانت شركتا سانوفي الفرنسية وروش السويسرية هما أكبر مساهمتين في نمو القيمة السوقية للقطاع.